TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The critical theory of democracy in Western political thought

Dr. Ruqaya Saeed Khalkhal *
College of Alnukhba University / Baghdad

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 5 Oct. 2019
- Accepted 20 Oct. 2019
- Available online 22 Dec. 2019

Keywords:
- democracy
- critical theory
- Europe
- Western
- political thought

Abstract: The darkness that Europe lived in the shadow of the Church obscured the light that was radiating in other parts, and even put forward the idea of democracy by birth, especially that it emerged from the tent of Greek civilization did not mature in later centuries, especially after the clergy and ideological orientation for Protestants and Catholics at the crossroads Political life, but when the Renaissance emerged and the intellectual movement began to interact both at the level of science and politics, the Europeans in democracy found refuge to get rid of the tyranny of the church, and the fruits of the application of democracy began to appear on the surface of most Western societies, which were at the forefront to be doubtful forms of governece.

Democracy, both in theory and in practice, did not always reflect Western political realities, and even since the Greek proposition, it has not lived up to the idealism that was expected to ensure continuity. Even if there is a perception of the success of the democratic process in Western societies, but it was repulsed unable to apply in Islamic societies, because of the social contradiction added to the nature of the ruling regimes, and it is neither scientific nor realistic to convey perceptions or applications that do not conflict only with our civilized reality The political realization created by certain historical circumstances, and then disguises the different reality that produced them for the purpose of resonance in the ideal application.

* **Corresponding Author:** Ruqaya Saeed Khalkhal**, E-Mail: ,Tel: , Affiliation**: College of Alnukhba University / Baghdad

النظرية النقدية للديمقراطية في الفكر السياسي الغربي

د . رقية سعيد خلخال

كلية النخبة الجامعة الأهلية/بغداد

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 5/ تشرين الاول /2019
- القبول : 20/ تشرين الاول/2019
- النشر المباشر : 22/كانون الاول/2019

الكلمات المفتاحية :

- الديمقراطية
- النظرية النقدية
- اوربا
- الغرب
- الفكر السياسي

الخلاصة : إن الظلام الذي عاشت فيه أوروبا في ظل الكنيسة حجب عنها النور الذي كان يشع في بقاع أخرى، وحتى طرح فكرة الديمقراطية من قبل الميلاد خاص إنها خرجت من خيمة الحضارة اليونانية لم تتضح في القرون اللاحقة خاصة بعد سيطر رجال الدين والتوجه العقائدي بالنسبة للبروتستانت والكاثوليك على مفترق الحياة السياسية، ولكن عندما انبثق عصر النهضة وبدأت الحركة الفكرية بالتفاعل سواء على مستوى العلم أو على نطاق السياسة، وجد الأوربيون في الديمقراطية ملجأ للتخلص من طغيان الكنيسة، وبدأت ثمار تطبيق الديمقراطية تظهر على سطح اغلب المجتمعات الغربية، والتي كانت متصدرة لتكون شكل من أشكال الحكم.

إن الديمقراطية سواء من الناحية النظرية والتطبيقية لم تكن تعبر دائما عن الواقع السياسي الغربي، لا بل حتى منذ الطرح اليوناني لم ترقى إلى مستوى المثالية التي كانت متوقعة من اجل ضمان الاستمرارية في التطبيق. وحتى لو كان هناك تصور بمدى نجاح العملية الديمقراطية في المجتمعات الغربية إلا أنها كانت في صد عاجز عن تطبيقه في المجتمعات الإسلامية، بسبب التناقض الاجتماعي يضاف إلى طبيعة الأنظمة الحاكمة، وليس من العلمية ولا من الواقعية أن ننقل تصورات أو تطبيقات لا تتعارض فقط مع واقعنا الحضاري والإدراك السياسي الذي أوجدته ظروف تاريخية معينة، ثم بات يتنكر لاختلاف الواقع الذي افرزها لغرض أن تلاقى صدى في التطبيق المثالي.

المقدمة :

إن مناهضة أو نقد الديمقراطية قد يبدو للكثيرين هو الرفض لكل معاني أو ماله صلة بالحرية والمساواة والعدالة وتأييد مظاهر القهر والبطش، حيث إن الديمقراطية تشير إلى مضامين تؤكد على حقوق وحريات الأفراد بما يبتعد في الوقت نفسه عن مظاهر الاستبداد والتسلط. والغريب إن موقف الغربيين يرون في تلك الديمقراطية إنها لم تصل إلى تلك الدرجة للحفاظ على حقوق وحريات الأفراد داخل مجتمعاتهم ولان الديمقراطية كغيرها من أشكال أنظمة الحكم لم تصل إلى مستوى المثالية المبتغى لدى الغربيين.

ولان التطبيق الديمقراطي جاء وفق حقبة تاريخية قديمة تأصلت بالفكر السياسي اليوناني والمبني على المؤيد والمعارض في طرح الرأي أما ما يخص الرومان فان الرفض الديمقراطي كان واضحا.

إن الظلام الذي عاشته أوروبا حجب عنها نور الديمقراطية سواء ما يتعلق بالأداء الديمقراطي أو بحركة التنوير الذي تصدت لاحقا لخرافات الكنيسة وبدا استيعاب الديمقراطية من خلال الأداء الانتخابي وتفعيل الوعي السياسي لدى اغلب المجتمعات الغربية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كون إن الديمقراطية مثلت الشغل الشاغل لكثير من الفلاسفة والمفكرين الغربيين مما جعل البحث يصب في زاوية الديمقراطية والتحقق من صحة تطبيقها في اغلب المجتمعات الغربية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية بطرح تساؤل هل الديمقراطية مثلت نموذج سيء في التطبيق كنظام حكم في اغلب الدول الغربية؟

الإشكالية

إن الإشكالية تجيب على التساؤل هو إن الديمقراطية لم تشكل قالب مثالي أو نموذج حكم صالح للحكم يمكن أن تعتمد عليه اغلب المجتمعات الغربية.

هدف البحث

يهدف البحث تسليط الضوء على الديمقراطية باعتبارها تمثل محور مهم وقاعدة شكلت محط نقاش لأغلب المفكرين والفلاسفة الغربيين.

المبحث الأول/الجذور التاريخية للديمقراطية في الفكر السياسي الغربي

إن الديمقراطية الغربية من الناحية النظرية تعني أهمية التعريف بمفردات باتت تشكل لاحقا صمام أمان لها، والتي تتمثل بحقوق الحرية وكرامة الأفراد داخل مجتمعاتهم أو تمثل حلقة جذب لتطبيق ديمقراطي فعلي من اجله تنال الشعوب حقوقها، ولم تكن تلك المثالية لتضرب بالنظام الديمقراطي أو تشكل له صدى واسع أو ممكن تطبيقه في كل الأحوال، إلا إن الجذور التاريخية تشير إلى نوع من الأداء والتطبيق الفعلي ولكن اختلف ذلك الأداء وفقا للحقب الزمنية المختلفة أو التطور الذي لحق بالديمقراطية.

1-الديمقراطية في الفكر السياسي اليوناني

تشكل دولة المدينة اليونانية مصدر الإشعاع الفكري للديمقراطية حيث نشا الفكر اليوناني في بيئة باتت متأثرة ومؤثرة في الوقت نفسه بالروح الديمقراطية المبنية على النقاشات وطرح الآراء، خاصة ما طرحه الفلاسفة الإغريق من أفكار تتعلق بالديمقراطية أو تحدد مضمونها وهي وليدة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، والحقيقة إن المفهوم الديمقراطي والذي يشير إلى حكم الشعب تولد من رحم دولة اليونان city-state والتي تمثل تلاقح الأفكار واختيار الفكر الأصلح لبناء مجتمع مثالي يقوم أساسه على الفضيلة على حد تعبير **سقراط** [1].

وتجدر الإشارة إلى إن **ثراسيماخوس** السفسطائي اليوناني (الراديكالي) قد رفض الديمقراطية كنظام أفضل للحكم، بل رفض بشكل كلي فكرة النظام الأمثل، وعلى حد تعبيره انه لا يوجد في كل زمان ومكان نظام حكم مثالي تعيش في ظله المجتمعات أو تستفيء تحت

([1]) جان توشار، تاريخ الافكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط، ترجمة ناجي الدراوشة، ج1، ط1، سوريا، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، 2010، ص-27-28.

ظله الشعوب، ولان نظام الحكم برأيه هي وسيلة يضعها الأقوياء لإشباع غرائزهم في السيطرة على حاجاتهم الأنانية والاستمرار للتمسك بزمام السلطة السياسية[1].

إن هذا الرفض السفسطائي للفكر المثالي عن أشكال الحكم لم يحل دون إيناع التفكر بمسالة الذات وأصبحت تتمحور حول محور الفكر الهيليني والذي تمثل بظاهرة دولة المدينة. لقد اعتبر **اوتانس** إن معيار الحكم المثالي يكمن في العدد ولهذا اعتبر الحكم الملكي أسوء أشكال الحكم لأنها تقوم على سلطة الفرد الواحد وفضل الديمقراطية كون إنها تمثل سلطة الأكثرية التي تحافظ على ملكية الشعب وتستند إلى إرادته وتساوي بين الجميع أمام القانون وتخضع الحكومة ذاتها لرقابة الشعب. أما **ميجابس** فقد رفض المعيار العددي المتمثل بسلطة الشعب وعده نظاما غير صالح للحكم لان الجمهور يفتقد إلى مؤهلات التفكير أو العقل، وهو في رأيه يمثل قمة الفساد واخطر من مغالاة الحاكم الطاغية على الأقل. إن الأخير يعرف كيف يفكر عندما يقوم بعمل ما، أما معيار أفضل حكم بالنسبة له فهو عنده الأفضلية التي تتأتى من بعض الأفراد التي تؤهلهم إلى الرأي السديد ومن ثم القيادة[2] .

أما **داريوس** فبدوره رفض الديمقراطية والتي برأيه تنمي الخبث ولان المؤامرات بين الخبثاء تقود إلى انحراف النظام وانهياره، أما **اكزينفون** فقد اظهر عداءه الشديد لمفهوم الديمقراطية واصفا إياها بحكم الأشرار يعني: حكم الشعب الذي يتميز برأيه بأقصى درجات الجهل والفوضى.

([1]) ويل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، م4، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص317.

([2]) جون أ.هامرتن، تاريخ العالم، م2، ترجمة ادارة الترجمة بوزارة المعارف الحكومية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د.ت.، ص414.

ويبدو من الواضح إن ألد أعداء الديمقراطية هو **ارسطوفانيس** الذي أعلن عن استياءه الشديد للديمقراطية والتي أعطت الشعب الديماغوغي السلطة وزعزت قيم العدالة والحرية، وحولته من مواطن قوي ومحارب ورياضي إلى مواطن مريض ومنحل وغير نفعي[1].

إن الأمر يبدو مختلف بالنسبة إلى الحاكم العسكري **بركليس**، والذي كان يرى إن أثينا هي مدرسة اليونان وان نظامها ديمقراطي هو أفضل نظام للحكم، لأنه لا يعمل لصالح الأقلية في اسبرطة، ولأنه يعمل لصالح الأكثرية ولا يقوم على التمييز والتوجيه كما هو الحال مع اسبرطة وإنما يقوم على المساواة والحرية والعدالة وهو نظام طبيعي ويخضع فيه المواطن إلى تدريبات وتعليم بهدف خلق مواطن قوي صالح، بغض النظر عن المؤهلات أو الميول الطبيعية لرعاياه وهو أخيرا نظام يسمح لمواطنيه بتأدية التسلية في أوقات الفراغ وليس نظام لا يراعى فيه هذا الجانب للمطالب الروحية كما هو الحال مع المجتمع العسكري الاسبرطي أو نظام اسبرطة[2].

أما **بروتوجراس** فقد كان قريب إلى رأي بركليس المؤيد لفكرة الديمقراطية، والمعارض لتطلعات الحزب الاوليكارجي الأثيني (الأقلية)، وبالرغم من انه لم يسهم بشكل مباشر في هذا الجدل الدستوري، إلا إن حججه كانت واضحة كون انه في رأيه إن الإله **زيوس** قد منح الجميع فن السياسة (حكم السياسة) وبالتالي فان تأدية العمل السياسي لا يجب أن تكون حكرا على فئة من الشعب دون أخرى[3].

أما **كالكيز** فقد انتقد الديمقراطية بشدة واعتبرها ضد الطبيعة لأنها تخضع الأفضل والأقوى يعني الارستقراط للأدنى والضعيف ويعني الشعب وتفرض المساواة بين غير المتساوين،

([1]) جون أ.هامرتن، تاريخ العالم، مصدر سبق ذكره، ص414.

([2])المصدر السابق، ص414 .

([3]) افلاطون، اخر ايام سقراط، ترجمة احمد الشيباني، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت.، ص5-8.

ولذلك جاهر بحكم الأقلية والأخذ بثأرهم من الشعب والسعي إلى تحطيم النظام الديمقراطي المخالف للطبيعة[1] .

أما **سقراط** فقد رفض فكرة **بروتاجوراس** عن امتلاك الجميع السياسة بل حصر معرفة السياسة في قلة متميزة بالفضيلة، ولان الفضيلة عنده هي المعرفة وطالب بان يكون تركيز السلطة بيد القلة التي تمتلك تلك المعرفة. وعلى هذا الأساس فان **سقراط** هاجم المفهوم الديمقراطي للحكم كما جسدته أثينا لأنه يجعل الحكم من نصيب الأغلبية والذين لا معرفة لديهم حول ما يتعلق بالسياسة، ويبدو إن أعداء الديمقراطية في تزايد كون إن اغلب السفسطائيين كان لهم نصيب من النقد، ولذا فان عدو الديمقراطية اللدود يتجسد ب **أفلاطون**، حيث عاصر الحروب التي كانت بين أثينا واسبرطة يضاف ذلك التزامن مع حدث إعدام أستاذه **سقراط** وكان لهذين الحدثين اثر بالغ في رفضه للديمقراطية، حيث ربط بين تلك الأحداث وبين النظام الديمقراطي الذي كان يرى بأنه نظام يقوم على الجهل والأنانية وعدم الكفاءة والاضطرابات واحتقار المبادئ وعدم المساواة وغيرها من الصفات الشريرة التي تزدهر في ذلك النظام[2].

إن معارضة **أفلاطون** للنظام الديمقراطي وصفه بأنه نظام غير أخلاقي لا بل جرده حتى من صفة النظام السياسي، على أساس إن الحرية التي قامت عليها الديمقراطية قادت إلى حالة من الفوضى وبات كل فرد يمتلك دستوره الخاص ويعتقد في قدرته على عمل كل شيء. ولذلك فان **أفلاطون** رفض شكل الحكم الديمقراطي وقدم شكل الحكم الفكروقراطي، كبديل أفضل، وشكل كامل من أشكال الحكم وهذا ما وضحه في كتاب الجمهورية، والذي كان في

([1]) افلاطون، اخر ايام سقراط، مصدر سبق ذكره، ص 8–15.

([2]) جون أ.هامرتن، تاريخ العالم، مصدر سبق ذكره، م2 ص435، م3 ص70 .

سياق عرضه لأشكال أنظمة الحكم الصالحة والفاسدة [1]، وقدم الديمقراطية كأسوء أنظمة الحكم وهي مرحلة تلي مرحلة الاستبداد مباشرة، أي إن **أفلاطون** يرى بان أسوء أنواع الحكم هو الطغيان وان نظام الحكم الديمقراطي يسبقه مرتبة في السوء بالرغم من جعله لنظام حكم الاوليكارشي أيضا ضمن أنظمة الحكم الفاسدة إلا انه يجعلها أرقى وأفضل مرتبة من الحكم الديمقراطي[2].

لقد انتقد **اكزينفون** الديمقراطية بشدة والتي كانت برأيه تقود إلى الفوضى وتفتقد إلى مقومات القيادة والكفاءة والجدارة والمعرفة ورفض عملية الانتخاب والاقتراع كأسلوب لإدارة الحكم معبر عن العامل الوحيد المؤهل للقيادة هو امتلاك صفاتها. أما **ايزوقراط** فينتمي إلى مجموعة الذين كانوا يطالبون بإدخال إصلاحات على النظام الديمقراطي، فديمقراطية أثينا لم تكن بتلك السوء لكن ما كانت تحتاج إليه هو إدخال بعض الإصلاحات، أما **ديموستينيس** فقد فضل الديمقراطية واعتبرها النظام الذي يهتم بمصلحة المدينة[3].

أما **ارسطو** والذي بدوره رفض الديمقراطية وخاصة تلك التي لا تحترم القانون والتي أطلق عليها الديماغوغية ويصفها بالفساد والانحراف بسبب ما تتميز به الطبقة من الحاكمة من جهل وفساد وعدم امتلاك مؤهلات القيادة، وحين يصبح الشعب هو الملك يفقد القانون سيادته وتتحول الديمقراطية إلى الديماغوغية والتي تستبدل الأوامر الشعبية بسيادة القانون ولان

([1]) افلاطون، الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والنشر،د.ت.، ص287.

([2]) المصدر السابق، ص303 –304.

([3]) المصدر نفسه، ص304.

طبيعة الحال والتي ترتكز الحكم على هذه الطبقة لم يكن أساسا يرضي الفلاسفة منهم **سقراط** و**أفلاطون** و**ارسطو** وغيرهم[1].

2-الديمقراطية في الفكر السياسي الروماني

إن الحضارة الرومانية كانت مختلفة عن سابقتها وهي الحضارة اليونانية حول موضوعة الديمقراطية، حيث تقدم معارضة واضحة للديمقراطية كنظام للحكم، وحتى الديمقراطية الرومانية لم تكن تعني أكثر من رفض نظام توارث السلطة وضرورة حماية كرامة الفرد كحد أدنى من الحقوق والضمانات، والرومان بطبيعة الحال يميلون إلى نظام حكم الارستقراطي ويرفضون النظام الديمقراطي، وبرأيهم إن الديمقراطية لا تقدم نموذج فعلي لضمان حقوق وحريات الأفراد وهذا كان واضحا من خلال كتابات **شيشرون وسنيكا**. ويرفض في ظل الدولة الرومانية كل الفلاسفة والمفكرين كل ماله صلة بالديمقراطية، حيث يفضلون نظام الحكم الملكي ومن ثم الارستقراطي، في حين اعتبر **سينيكا** إن حكم الطغيان أفضل من نظام الحكم الديمقراطي لان الجماهير في ظل الديمقراطية تكون أكثر فساد وظلم من الحاكم الفرد، أما **بوليبيوس وشيشرون** فقد كان تفضيلهما للنظام المختلط انعكاس واضح في طرحهم الفكري والذي يبدو انه كان متأثرا بطرح **افلاطون وارسطو** من جهة ومن التأثر بالواقع الروماني من جهة أخرى[2].

لقد أعاد **بوليبيوس** ما تم طرحه من قبل **أفلاطون وارسطو** بخصوص التدهور الحتمي للدستور وهو ما أطلق عليه (تعاقب الدساتير)، الملكي-الطغيان-الارستقراطي-الاوليكاركي-

---

([1]) عبد الله افندي، تاريخ الفلاسفة، القاهرة، بدون، 1910، ص79-98، وايضا ينظر ارسطو، السياسة، تقديم بارتملي سانتيهلير، ترجمة احمد لطفي السيد، القاهرة، لجنة التاليف والترجمة والنشر، 1947، ص200-201-321-322-327-328.

([2])غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم الوسيط، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2001، ص135-136.

الديمقراطي –الدهماء–الملكي... وهكذا تعود الدورة من جديد وعندما يدب الفساد في النظام الملكي الذي هو أفضل أنظمة الحكم ينتقل إلى نظام حكم آخر وهكذا، ويقترح **بوليبيوس** وفقا لهذا التعاقب دستور مختلط غير قابل للانحطاط أو التغير على الأقل يتميز بالثبات رغم تبدل الواقع، وهو نظام مزيج مقترح يقوم على مزج عناصر نظام الحكم الملكي والارستقراطي والديمقراطي واعتبارها أشكال صالحة للحكم تعمل لصالح المحكومين وهي تمثل مزيج لسلطة الفرد والقلة والكثرة. وقد عد **بوليبيوس** هذا المزيج المختلط من الدساتير حيث استشهد بتجربة اسبرطة وتجربة روما، حيث خضعت روما نصف العالم لحكمها وفقا للتجربة المختلطة التي تميزت بها[1].

إن تفسير الجمع المختلط للدساتير والذي يجمع عناصر الملكية (القناصل)، الارستقراطية (مجلس الشيوخ)، الديمقراطية (الجمعيات العامة)، و**شيشرون** بدوره لم يقدم جديدا في هذا الجانب حيث سبق أن صاغه **بوليبيوس** من خلال التعاقب للدساتير من بدايتها وحتى انحطاطها ويقضي بضرورة وجود حكم مختلط يجمع كل عناصر نظم الحكم لتلافي الانحطاط والتغيير المستمر، حيث كل ذلك يمثل مدى التأثير بالبيئة والواقع والتجارب التي مر بها الرومان[2].

3–الديمقراطية في الفكر السياسي للعصر الوسيط

في العصر الوسيط لم يعرف المفهوم الديمقراطي للحكم لا على مستوى الفكر ولا على مستوى التطبيق، لا بل الظلام الذي عاشته أوروبا في ظل النور المحجوب عنها والتقدم الذي كان حاصلا في المشرق من ترجمة الكتب اليونانية أو التطبيق السياسي القائم على الشورى

([1]) حامد ربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، ج1، القاهرة،ار الشعب، 1980، ص33–35.

([2]) المصدر السابق ص35. وايضا ينظر غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، مصدر سبق ذكره، ص167–168.

وذلك النقل الثقافي والفكري تم عن طريق **توما الاكويني**، حيث بدأت أوروبا تتعرف على تراثها اليوناني ومعرفة أشكال الحكم حيث بدا التطبيق الفعلي لذلك من خلال المنطق العلمي والتفكير الموضوعي[1].

ويبدو إن النتيجة المنطقية لكل هذه التحولات ارتبطت بعلاقة الكنيسة بالدولة وعدها المسؤولة إلى ما آلت إليه أوروبا من تخلف علمي وتدهور سياسي، حيث انبثق عصر النهضة في أوروبا فقط عندما تم استبعاد الكنيسة وتدخلاتها في نطاق العلم ومجال السياسة، حيث وجد الأوربيون في الديمقراطية ملجأ من تعسف الكنيسة واضطهادها وأداة للتخلص من الطغيان ولذا فقد عادت أوروبا من جديد تخطو خطاها نحو الديمقراطية وتطبقها كأسلوب لنظام الحكم وتنتقده وتطوره لا بل تصدره كنظام حكم[2] .

4-الديمقراطية في العصر الحديث

ما إن حلت الديمقراطية محل المسيحية وتحولت دين أوروبا الجديد الذي تبنى الدول على أساسه، سعت الحكومات إلى نشر دعوته وفرض مبادئه والتي تقوم على الحرية والإخاء والمساواة وتجبر شعوب أوروبا على إقناعها بالقوة مما حدا دول أوروبا إلى عقد مؤتمر فينا، وقد حلت الديمقراطية محل الدين كهدف كما حل الإرهاب محل المعارضة للحروب، حيث بدا التمييز واضحا للدول التي تتبنى موضوعة الديمقراطية من عدمها وبالتالي أصبحت الديمقراطية وعاء يشكل نظام الحكم للدول التي أرادت تتخلص من أنظمة طاغية باتت تضيق الخناق على حقوق وحريات مجتمعاتها[3].

([1]) غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والسيط، مصدر سبق ذكره، ص168.

([2]) المصدر السابق، ص168-169.

([3]) المصدر نفسه، ص169.

المبحث الثاني: الديمقراطية الغربية بين المفهوم المثالي والتطبيق الواقعي

لقد قدمت التقاليد الغربية الكثير من المفاهيم التي تؤكد على معنى الديمقراطية، ولعل ذلك يعود إلى الخلط بين جوهر المفهوم للديمقراطية كحكم من جهة، واليات وتطبيقات هذا المفهوم في الواقع الاجتماعي وارتباطه بخصائص كل مجتمع وسماته الخاصة من جهة أخرى، فهناك ديمقراطية ليبرالية ومثالية ومسيحية ونيابية والخ... وجميع هذه التطبيقات تنطلق من جوهر الديمقراطية التي لا تتعدى حرية التعبير وحرية المناقشة أو الحكومة النيابية والتوجه الجماهيري، وبحسب طرح **توكفيل** إن الديمقراطية هي الحكم الذاتي حيث يحكم المجتمع ذاته ومن اجل مصالحه الخاصة، أما **لاسويل** فيحدد الديمقراطية بثلاث خصائص وهي:

1-المسؤولية الذاتية بمعنى عدم تركيز المسؤولية.

2-تشتيت السلطة بمعنى عدم انفراد فرد أو جهة بسلطة اتخاذ القرار.

3-الإنصاف وعدم المحاباة بمعنى غياب الامتيازات والاستثناءات [1] .

أما **ليرنر** فيرى إن الديمقراطية تعني الحريات المدنية والسياسية وحماية حقوق الأغلبية والأقلية من خلال الضمانات الدستورية وهي ليست سياسية فقط بل اقتصادية أيضا يعني حرية العمل وتملك الأعمال وحرية الفرص الاقتصادية، وتعني أيضا حكم الأغلبية عن طريق نواب يتم اختيارهم، وتعني حرية التغيير الاجتماعي بناءا على إرادة الأغلبية وأخيرا تشير الديمقراطية إلى الإحساس بكرامة الإنسان العادي وقدرته على صياغة مصيره السياسي[2].

---

(1) **bratton Terence and van Nicolas/democratic experiment in Africa/unired kingdom/Cambridge university press/1997/p10.**

(2) **المصدر السابق، ص13.**

إن الديمقراطية الغربية من الناحية النظرية تستمد قوتها من المفردات الايجابية وهي الحرية والكرامة والحقوق والضمانات، ويبدو إن التطبيق الديمقراطي المثالي في ضوء

التوضيحات السابقة يؤدي إلى الارتقاء في التعليم وتحسن الكرامة الإنسانية وتصبح الحياة أكثر تحضرا، ولكن التساؤل الذي يطرح هل فعلا إن الديمقراطية الغربية عاشت ذلك التطبيق الواقعي والفعلي للديمقراطية من توفير احترام وحقوق وحريات الأفراد، أو توفير حياة متحضرة لمواطنيها؟ لقد تعرضت الديمقراطية الغربية في تطبيقاتها المعاصرة إلى العديد من الانتقادات من جانب الغربيين والتي أهمها وأكثرها موضوعية وهي :

1-إنها تمخضت عن طغيان الأغلبية.

2-إنها أدت إلى انتشار الجهل.

3-إنها أصبحت واجهة مزيفة للحكم الاوليكاركي (حكم القلة).

1-الديمقراطية الغربية وطغيان القلة

إن سوء استخدام الأغلبية للسلطة لا يمكن إنكاره بالنسبة للديمقراطيات التي تؤدي دور الطغيان ضد الأقليات، حيث إن تجارب اغلب الدول الغربية نجد إن الحكومة تدخل في صراعات سياسية وعدوانية مع عقيدة الأغلبية وهذا ما حدث مع اليعاقبة في القرن التاسع عشر[1].

وفي بريطانيا ترتبط الشرعية السياسية بالشرعية الدينية وترتبط الحقوق المدنية بالانتماء الديني ويحتل غير الانكليكان من المواطنين البريطانيين أدنى مرتبة ويحصلون على حقوق مدنية اقل مما يحصل عليه

([1]) عبد العزيز صقر، الدين والدولة في الواقع الغربي، القاهرة، دار العلم للجميع، 1995، ص75.

المواطن من القطاع الانكليكاني، ويبدو إن الأمر ابعد من ذلك فالوظائف التي يأخذها الانكليكان مثل رئيس القضاة والقس العام قاصرة على الانكليكان فقط وهذا الموضوع مسحوب أيضا على المدارس[1].

وفي ايطاليا فان الكثلكة تأتي دائما قبل الديمقراطية حيث لا مجال في الحديث عن الديمقراطية خاصة إذا تعلق الأمر بإقصاء الوصاية الكنسية على الحياة السياسية وحتى لو أدى ذلك إلى مصادرة أصوات الناخبين لصالح حزب يعارض القيم الكاثوليكية أو حتى لو تطلب الأمر منع وصول قوى غير كاثوليكية إلى السلطة في ايطاليا، وهذا يفسر دعم الحزب الديمقراطي المسيحي من قبل الكنيسة والذي يسيطر على الحياة السياسية في ايطاليا عندما تعرضت البلاد إلى مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية وهذا ما واجهته ايطاليا خاصة بعد قيام الحرب العالمية الثانية، وكل ذلك يشير إلى مدى ارتباط الشرعية السياسية بالشرعية الدينية خاصة في ايطاليا[2].

أما في ألمانيا فان الديمقراطية لا يمكن أن تجد لها مكان خاصة بصعود العنصر الآري والذي يقف بوجه الديمقراطية خاصة ما يتعلق منها بالحقوق المدنية أو حقوق الأقليات الدينية أمام طغيان الأغلبية المسيحية فهناك توحد بين المسيحية والألمانية واعتقاد بان المسيحي وحده يستطيع أن يكون ألماني والتجنس بجنسيتها والانتماء إلى الدولة الألمانية ولكنهم لا يمكن أن يستوعبوا الأمة الألمانية وهذا الشعور بالتفرق العنصري يخلق فجوة للديمقراطية ويتعارض مع فكرتها القائمة على المساواة بين الحقوق والحريات، ولا يقود إلى التطبيق الواقعي للديمقراطية وتكاد المسيحية تحتكر السلطة وتعبر دائما عن مصالح الأغلبية المسيحية خاصة الأحزاب التي تمسك بزمام السلطة السياسية أو التي تحرك عجلة السياسة [3].

([1]) المصدر السابق، ص76-77-78.

([2]) هـ.أ.ل. فشر، تاريخ اوروبا في العصر الحديث،ترجمة احمد نجيب، القاهرة، دار المعارف،1953، ص86.

([3]) المصدر السابق، 88.

وفي اسبانيا فان الدستور صريح لمفهوم الديمقراطية بان اسبانيا دولة كاثوليكية وان حق الانتخاب محصور في الأسبان الكاثوليك وكما تحتفظ الكنيسة ببعض النفوذ والامتيازات في

مجال السياسة، وتكاد الفلسفة والتعاليم الكاثوليكية وليست الفلسفة والتعاليم الديمقراطية تغلف الطابع الاجتماعي وترفض الحكومة اغلب مطالب الأقاليم ومنها إقليم كتالونيا بالانفصال وتحول دون تمتع السكان على الأقل بقدر من الحرية وحقوق الإنسان. ويبدو ذلك طبيعي من خلال رفضها لمبادئ الثورة الفرنسية ونظرتها بازدراء إلى قيم الحرية والعدالة وحتى حقوق الإنسان لم يكن لها نصيب كبير يمكن أن يتمتع به المواطن كأداء ديمقراطي أمام مبادئ الكاثوليكية، وبالرغم من ادعاء باقي الحكومات الغربية وإيمانها بفكرة الديمقراطية والتي تقوم على التداول السلمي للسلطة وعدم التمييز بين الجنس أو الدين أو الانتقاص من حقوق وحريات الآخرين، فان اغلب الدول الغربية تؤكد على فكرة طغيان الأغلبية في الأداء الديمقراطي والذي يؤثر بشكل على حقوق الأقليات أو حتى مشكلة وصولها إلى السلطة [1].

وفي النرويج نجد إن الأغلبية من البروتستانت يجب أن يكون نصف عدد الوزراء خاصة من أتباع **لوثر**. وفي سويسرا يدين معظم الأفراد بالعقيدة البروتستانتية ويتضمن الدستور كل حقوق والتي تحول دون سلطة رجال الدين الكاثوليك أو حتى الاستجابة إلى مطالبهم والتي تشكل فيها حوالي 40% من الشعب السويسري والتي تشكل أغلبية سكانها من بعض الولايات وحتى الدستور قد يمثل وجه آخر للاضطهاد ضد بعض الطوائف البروتستانتية والتي تختلف مع مذهب الأغلبية[2].

([1]) ميشيل سيتوارت، نظم الحكم الحديثة، ترجمة احمد كامل، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962 ص207،194.

([2]) المصدر السابق، ص260،259.

2-الديمقراطية وانتشار الجهل

إن اغلب المفكرين اليونان كانوا يؤكدون على فكرة طغيان الأغلبية بما يحملونه من جهل أو قلة معرفة بالسياسة، ويؤثر بشكل سلبي على عملية اتخاذ القرار السليم، وليس من مبرر

مثلا أن تقام حروب إبادة جماعية أو تشكل حرب عالمية مصدر قوة كتبها التاريخ، وإنما الأمر مختلف جدا كون إن الإنسانية على مر التاريخ شهدت مجازر راح ضحيتها ملايين، والتي تمخضت عنها تجارب وليدة اللحظة مضمونه الديمقراطية والتي كانت تفتقر أساسا إلى أرضية كاملة تؤدي فيها مبادئها القائمة على دولة القانون و التداول السلمي للسلطة و المشاركة السياسية ، وحرية التعبير الخ... ويبدو إننا نستطيع أن نجد في صفحات التاريخ الإنساني غير الديمقراطي ما يشير إلى مستوى متدني من مسك بزمام السلطة السياسية أو حتى المشرعين ما يخص بالأداء الديمقراطي. وإذا كانت السلطة بطبيعتها قد تكون مفسدة بمن يمسك بسدة الحكم والذي يؤدي إلى التعسف فكيف هو الحال مع النظم الديمقراطية، وأثبتت إن اغلب الأنظمة الديمقراطية الغربية منها تشكل غطاء وهم الأمة وفق البرلمانات الموجودة والتي تعبر عن إرادة الشعب والتي تنطلق في سلطتها أو وفق رؤيتها بما قد يخدم مصالح القلة أو فئة دينية معينة والخ... كون أنها ترى في النظام الديمقراطي تعدد أصحاب اتخاذ القرار تحت خيمة الشعب مصدر السلطة، والذي لا يملك أي عقلانية في اتخاذ قرار، وهكذا تعود الديمقراطية إلى دائرة الجهل بالسياسة وتؤدي إلى استبدالها بقلة تحكم وتتخذ قرارات نيابة عن الشعب[1] .

([1]) مصطفى الدباغ، امبراطورية تطفو على السطح الارهاب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004 ص43.

3-الديمقراطية وحكم القلة

من الناحية الواقعية لا تستطيع الكثرة أن تحكم وفي كل حالات الديمقراطية أساس الحكم يعود إلى القلة وهذا ما طرحه **روسو** في نص العقد الاجتماعي" **انه لا يمكن تصور أن الكثرة تحكم والقلة تحكم إن هناك دائما قلة مؤهلة للحكم وتملك المهارات اللازمة**" ، وفي الواقع

فان وظيفة الحكم في العالم الغربي هي من القلة المحترفة وان عامة الشعب بعيدة عن سدة الحكم وأقصى ما يمكن أن تواجهه هو الإدلاء بصوتها إلى الانتخابات العامة، لإضفاء شرعية على حكم الأقلية، وهذه القلة سواء كانت في الحكومة أم في المجالس النيابية تنفرد بعملية الحكم وتنقطع صلتها بالناخبين بمجرد انتهاء عملية التصويت، فأين حكم الأغلبية كما إن ارتكاز الأقلية في تبرير طغيانها على الديمقراطية وسلطة الشعب والإرادة العامة تختلف كثيرا عن طغيان الذي واجهه الاستبداد القديم ضمن نظرية الحق الإلهي، أو واجهات الأنظمة الشمولية الفاشية والنازية ولكن يبقى الاستبداد استبداد مهما اختلف شكله وطريقة عدد الذين يمارسونه في سدة الحكم[1].

([1]) محمد طه بدوي، النظرية السياسية-النظرية العامة للمعرفة السياسية، القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1986 ،ص123-132.

المبحث الثالث/ وهم الديمقراطية

إن بداية الديمقراطية حتى في الفكر القديم هي مجرد خيال وهذا ما طرحه **أفلاطون** في فكره المثالي وانتهت بكتابات **باريتو**، وان المواطن المفكر القادر على العمل السياسي لم يوجد بعد وانه في جميع الديمقراطيات فان القلة هي التي تحكم وتتخذ القرارات وتسيطر على مقاليد الحكم ولكن وفق مصالحها دون أن تكون سلطة فعلية للناخب أو الأغلبية التي تتضمنها الديمقراطية، وقد عبر **لاسكي** عن ذلك في أبعاد تطبيق تلك الأزمة والعديد من مظاهر الفساد والانحطاط للتطبيق الديمقراطي في الأنظمة الغربية. ويبدو إن كتابات الديمقراطية انتهت بالتحفظ حول التطبيق الديمقراطي أو امتناع البعض حتى من استخدام لفظة الديمقراطية في بحوثهم، وأثبتت الدراسات إن ثلث المحررين الغربيين لا يقبلون بفكرة الديمقراطية أو الترويج في كتاباتهم، ويبدو إن الكتابات عن الديمقراطية بدأت بالتراجع نوعا ما خاصة في الدول

الغربية، وحتى التوجه الديمقراطي عند الغرب بدا بالتناقص بعد المعاناة الناتجة من جراء الأداء الديمقراطي وهياج الثورة غير النفعية واتساع الهوة بين المواطنين نفسهم وما خلق من طبقة غني وفقير أدت إلى انخفاض في مستوى معيشة متردي، وكل ذلك صب ثقة المواطن في الأداء الديمقراطي. والأمر ابعد من ذلك كون إن شراء المناصب بدا واضح في النظام الديمقراطي أو قد ولدت الديمقراطية ما يعرف بوحش النظام بما خلقته من مشاكل متتابعة جراء الإفراط الديمقراطي، وحتى إثبات أرقام فساد السلطة كل ذلك تم تدوينه من قبل باحثين غربيين وصلوا إلى نتيجة سوداوية للعملية الديمقراطية[1] .

إن الديمقراطية الغربية خلفت الظلم الاجتماعي أكثر من اكتساب المواطنين حقوقهم، حيث إن الديمقراطية لم تعد نموذج يحتذى به من قبل الدول الغربية بسبب التناقض الحاصل بين النظرية والتطبيق وحتى لم تعبر

([1]) محمد طه بدوي، النظرية السياسية–النظرية العامة للمعرفة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص123.

عن حقيقة أو الإدراك للواقع الغربي، وحتى وقت قديم منذ أن عرف اليونان الديمقراطية لم ترتقي إلى مستوى المثالية أو الاستمرار في المصداقية في التطبيق كون إنها لا زالت محط نقاش وتكتنفها العديد من المشاكل الأمر الذي يدعو إلى الحيطة من أولئك الذين يصرون على إن الديمقراطية هي علاج أو تعبر عن المثالية في إدارة الدولة[1].

([1]) شاكر النابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين، ج2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص9-10-11-163-164.

الخاتمة

إن اتجاه اغلب المفكرين في العالم العربي والإسلامي حول تحديد مفهوم أو وضع خط للديمقراطية لم يكن أو يصل إلى مرحلة المثالية أو يمكن أن تطبق الديمقراطية في كل زمان ومكان أو أنها تمثل قالب يتلاءم مع كل الظروف، وإنما كان من خلال خطورة عملية النقل الحرفي للمدركات والنظريات والمناهج الغربية أو محاولة استخدامها في التطبيق الإسلامي دون إخضاعها لعملية التحليل النقدي أو حتى إعادة صياغة تسمح بربطها الفكري والحضاري الذي ننتمي إليه وبحقيقة الإدراك الجمعي لعناصر المجتمع السياسي الإسلامي. وإذا كان الافتراض حول القناعة بمدى ضرورة التصدي للمشاكل واختيار أساليب الحكم من منظور إسلامي والقبول باستيراد القالب الغربي وفق الواقع المحلي الإسلامي وعلى ضوء الإدراك الجمعي لكانت نتيجة نجاح الديمقراطية واضحة، لكن طبيعة المجتمعات الإسلامية إضافة إلى طبيعة أنظمة الحكم حالت دون ذلك. إن عملية التحليل النقدي للديمقراطية وكنظام حكم يجب أن يطرح تساؤل: إلى أي مدى ترتبط الديمقراطية بالواقع السياسي الغربي ومدى استمراريتها في التطبيق العملي أو إضفاء روح الواقعية على شكلها، ولكن من الواضح إن التناقض واضح في صورته النظرية والتطبيقية. لقد أثبتت الدراسة انه لا المعطيات الفكرية ولا الواقعية تؤيد الإدراك الواضح للديمقراطية بل على العكس أثبتت مدى النقد الموجه أو الصورة السلبية والتي تمثلت بطغيان الأغلبية وإزالة صورة المثالية التي حاولت الديمقراطية أن تقدمها إلى كل المجتمعات الغربية منها والإسلامية.

المصادر

1- ويل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، م4، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

2- جون أ.هامرتن، تاريخ العالم، م2، ترجمة ادارة الترجمة بوزارة المعارف الحكومية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د.ت..

3- افلاطون، اخر ايام سقراط، ترجمة احمد الشيباني، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ت..

4- افلاطون، الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والنشر،د.ت.

5- عبد الله افندي، تاريخ الفلاسفة، القاهرة، بدون، 1910.

6- ارسطو، السياسة، تقديم بارتملي سانتيهلير، ترجمة احمد لطفي السيد، القاهرة، لجنة التاليف والترجمة والنشر، 1947.

7- غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم الوسيط، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2001.

8- حامد ربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، ج1، القاهرة،ار الشعب، 1980.

9- عبد العزيز صقر، الدين والدولة في الواقع الغربي، القاهرة، دار العلم للجميع، 1995.

10- هـ.أ.ل. فشر، تاريخ اوروبا في العصر الحديث،ترجمة احمد نجيب، القاهرة، دار المعارف،1953.

11-ميشيل سيتوارت، نظم الحكم الحديثة، ترجمة احمد كامل، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962.

12-مصطفى الدباغ، امبراطورية تطفو على السطح الارهاب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

13-محمد طه بدوي، النظرية السياسية-النظرية العامة للمعرفة السياسية، القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1986.
14-شاكر النابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين، ج2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.
15- bratton Terence and van Nicolas/democratic experiment in Africa/unired kingdom/Cambridge university press/1997.